الاردن: مجاملات بين الاسلاميين والسلطة تكرس خيار «الاحتواء الداخلي»

سعي مشترك للابتعاد عن السيناريو الامريكي والاخوان يتحدون تحريض الصحافة ويفرضون الشيخ سعد زعيما للجبهة

عمان ـ «القدس العربي»
ـ من بسام البدارين:

استخدم الزعيم الجديد لحزب جبهة العمل الاسلامي في الاردن الشيخ زكي سعد ما لديه من مهارة سياسية وقدرة على المناورة الاعلامية وهو يشيد علنا بالتصريحات الاخيرة التي عبر عنها الملك عبد الله الثاني بخصوص عدم وجود قلق لدى الحكم في الاردن ازاء احتمالات فوز الاسلاميين في الانتخابات طالما انهم يعملون تحت سقف الدستور الاردني.

واعرب الشيخ سعد المتهم بانه قريب جدا من حركة حماس عن تقديره في اول ظهور علني له بعد تزعمه لاهم حزب في البلاد للمؤشرات الايجابية التي تنطق بها تصريحات القصر الملكي بالخصوص مؤكدا عدم وجود اي تناقض بين مصالح الاردن العليا وبين افساح المجال للحركة الاسلامية بالمشاركة في صناعة القرار وتحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة ومعتبرا ان مثل هذا الدور يليق بالتاريخ الوطني والحضور الشعبي للحركة الاسلامية في الاردن.

واستخدم الشيخ سعد مهارته في المناورة بعدما تمكن فعلا من حسم نتيجة الانتخابات الداخلية لصالحه في مجلس شورى جبهة العمل الاسلامي الذي تجاهل بدوره عملا منظما مارسته بعض الاوساط الرسمية عبر الصحف الرسمية لابعاده عن قيادة الحزب بذريعة ارتباطه او وجود علاقة بينه وبين حركة حماس.

وكانت هذه الحملة المنظمة التي استهدفت رئاسة الشيخ سعد لحزب الجبهة قد فشلت تماما في اقصائه بل وساهمت في نجاحه بالفوز بموقعه بالتزكية وبدون منافسين خصوصا بعدما صوت مجلس الشورى لصالحه نكاية بالصحف التي حذرت الحزب ونكاية بالموقف الرسمي الذي لم يكن يرغب بوجوده كزعيم لحزب الجبهة خلال السنين الاربع المقبلة فقد تمسك الحزب بحقه المطلق باختيار قيادته بعيدا عن تأثيرات السلطة والاعلام الرسمي مما دفع حتى المعارضين لولاية الشيخ سعد او الرافضين لها لاتخاذ موقف معاكس للموقف الرسمي الذي عبرت عنه بوضوح علني صحيفة الرأي الحكومية على صدر صفحتها الاولى قبل اسبوعين.

زكي سعد

خالد مشعل

والشيخ سعد في الواقع واحد من زعماء الظل في الحركة الاسلامية طوال السنوات العشرين الماضية فهو تاجر معروف في شمالي الاردن ولا يعتبر من الرموز السياسية في الحزب وهو من المحسوبين فعلا على تيار حماس او على التيار المؤمن بوجود علاقة قوية بحركة حماس داخل جماعة الاخوان المسلمين.

ولم تعرف بعد الاسباب التي دفعت المطبخ السياسي في جماعة الاخوان لتصعيد الشيخ سعد تحديدا الي موقع الصدارة في ذراع الاخوان الحزبي الذي يقود فعليا احزاب المعارضة في المملكة لكن اوساطا قريبة من الاسلاميين تتحدث دوما عن توازنات لها علاقة بشراكة مسكوت عنها وحتمية ويعرفها الجميع بين حماس وبين الحركة الاسلامية في الاردن.

واعتبر تصعيد الشيخ سعد على هذا النحو من المفاجآت الاسبوع الماضي خصوصا وان الرجل لم يكن يوما من الواجهات الاعلامية والسياسية في الحزب بل بقي طوال سنوات عضويته في الحركة الاسلامية لاعبا في الكواليس والظل وخاليا من تجربة الاحتكاك المباشرة بالسلطات او بالاعلام او البرلمان لكنه اصبح الان وبقرار مركزي من مطبخ الاخوان زعيما لحزب الاخوان التقليدي في البلاد والرجل المتصدر للمشهد خلفا للمخضرم الشيخ حمزة منصور.

ومن الواضح ان مطبخ الاخوان مرر رئاسة الشيخ سعد للحزب باصرار وعناد بعدما منح السلطة ما تريده تقريبا عندما صوت لصالح الشيخ سالم الفلاحات كمراقب عام للجماعة في الاردن مع انه ـ اي الفلاحات ـ من رموز التيار الاردنة في الحركة الاخوانية ومن المناهضين تقريبا لنفوذ حماس في المراكز الحيوية وفي مفاصل القرار داخل الاطر والمؤسسات الاخوانية.

وبالتالي فما حصل هو على الاغلب تقاسم للادوار يرضي السلطة ويهدىء جبهتها عبر تأكيد وجود فصل بين الاخوان وحماس في اعلى الهرم الاخواني وهو تقاسم يرضي ميول الجمهور الاخواني نفسه لحركة حماس عبر رفض تدخل السلطة وصحفها باختيار زعيم لحزب الجبهة التي تمكنت من التماسك والصمود واختارت رئيسها بحرية تامة ثم تمكنت من عقد مؤتمرها العام بطريقة استعراضية قبل التمكن من انتخاب الهيئات وقادت الشعب الاخوانية الداخلية.

وفي الانتخابات الداخلية للجبهة روعيت نفس التوازنات تقريبا عند تشكيل المكتب التنفيذي الذي يضم ثمانية اعضاء ويعتبر بمثابة الهيئة القيادية العليا التي ترسم سياسات الحزب وتوجهاته وترسم كذلك مسار عمل كتلة الحزب البرلمانية التي تضم 17 عضوا في البرلمان ويوجد بين الاعضاء الثمانية في المكتب التنفيذي الجديد مناصرون اقوياء لحماس ويوجد ايضا بعض رموز تيار الحفاظ على الاردنة والتخلص من حماس مثل الدكتور رحيل الغرايبة والدكتور نبيل الكوفحي والشيخ نمر العساف كما ضم المكتب التنفيذي المهندس موسى هنطش احد القيادات الشابة والخبيرة في الحزب وعضو البرلمان محمد البزور اضافة لزياد خليفة نجل عبد الرحمن خليفة اول مراقب عام لجماعة الاخوان في المملكة وبين اعضاء المكتب التنفيذي حكمت الرواشدة واحمد الزرقان ووجودهما ينطوي على رسالة اعتدال ترسلها الجبهة تجاه السلطة.

واختار الحزب ايضا هيئاته الاخرى مثل المحكمة العليا والمحكمة المركزية بعد ان تم اقرار توصيات المؤتمر العام التي ركزت على مبدأ المشاركة السياسية.

وفي اول بياناته تحدث القائد الجديد الشيخ سعد عن ضرورة التعامل مع الواقع الجديد في المنطقة ومع حقائق المجتمع الاردني خصوصا بعد فشل سياسات التحجيم والتهميش والحصار التي كانت تهدف لعزل الاسلاميين وتقليص حضورهم الجماهيري واعدا من جهته بالتعاون مع الحكومة بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن وداعيا الى جوار جدي للبحث عن قواسم مشتركة.

وتعتبر مثل هذه التعليقات القوية لصالح مبدأ المشاركة في الوسط الاسلامي انذارا مبكرا لتأطير العلاقة مع السلطة خصوصا في ظل اظهار القصر الملكي علنا لعدم وجود عقدة خوف عند الحكم من الاسلاميين وفي ظل حبل المجاملات الملموس الذي ظهر بين الطرفين بعد ان شكر الزعيم الجديد لحزب الجبهة الملك وبعد ان هنأت الحكومة رسميا قيادة الاخوان بنتائج انتخاباتها الاخيرة.

وهذه الاجواء الايجابية تقريبا بين الطرفين قد تمنح كلاهما فرصة للاتفاق على المرحلة المقبلة في ظل الانتخابات البلدية القادمة والانتخابات البرلمانية لعام 2007 .

وفيما يقول المراقبون ان النظرة الاردنية الواقعية تجاه حركة حماس واحتمالات التعاون مستقبلا معها ساهمت في ترطيب الاجواء بين اخوان عمان ومؤسسات الحكم فيها يرى متابعون خبراء بان مجاملة السلطة للاخوان المسلمون وسعيها للتفاهم معهم لا يكن قراءته خارج سياق معادلة جديدة تهدف لاحتواء الاسلاميين المعتدلين داخليا بدلا من تركهم لاخرين في العالم يغذون في اوساطهم شهوة التصرف كخيار بديل لبعض الانظمة القائمة.

قافلة من المساعدات الانسانية الاردنية في طريقها للاراضي الفلسطينية امس (ا ف ب)

غالبية الأردنيين يؤيدون تفاوض «حماس مع إسرائيل

استطلاع: الاردنيون متفائلون بعلاقات جيدة مع حكومة حماس

عمان ـ «القدس العربي»:

ارجع غالبية الأردنيين فوز حركة المقاومة الإسلامية «حماس» بالانتخابات التشريعية في الأراضي المحتلة إلى أسباب «داخلية فلسطينية» لا ترتبط بالمفاوضات مع «إسرائيل» أو بموقف كل من حماس او فتح تجاهها، وفقا لما أظهرته نتائج استطلاع جديد أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، وقد اجري في الفترة الواقعة بين التاسع من الشهر الجاري حتى الثالث عشر منه.

وقد شتمل الاستطلاع عينتي رأي، عينة قادة بواقع641 مستجيبا، وعينة رأي وطنية بواقع 984 مستجيبا، حيث اظهرت النتائج التي أعلنت أمس ان 38,7 % من عينة قادة الرأي تعتبر ما وصفته «فساد» السلطة الوطنية الفلسطينية وفشلها في إدارة الحكم أهم أسباب فوز «حماس» في الانتخابات، في حين ترى نسبة 10,1 في المائة من العينة الوطنية ان هذا السبب يشغل المركز الثاني من حيث أهميته. وتوضح نتائج الاستطلاع أن نسبة المستجيبين في العينة الوطنية الذين أجابوا على هذا السؤال بـ«لا اعرف» كانت مرتفعة إذ بلغت 30 % .

كما رأى 21,3 % من العينة الوطنية أن كفاءة «حماس» التنظيمية وإخلاصها وشعبيتها أهم أسباب فوزها، في ما تراجع هذا السبب الى المركز الثاني ليشكل 19,7 % من عينة قادة الرأي.

وعن العلاقات المستقبلية بين الحكومتين الأردنية والفلسطينية بقيادة «حماس» قال 73,4 % من العينة الوطنية و84,4 % من عينة قادة الرأي أن هذه العلاقات ستكون «جيدة جداً أو جيدة»، في حين أفاد 7,8 % من العينة الوطنية و7,5 % من عينة قادة الرأي بأن العلاقة ستكون سيئة أو سيئة جداً.

ولتحسين هذه العلاقات، يرى 36,5 % من العينة الوطنية أن على الحكومة الأردنية أن تتعامل أكثر مع الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس، بينما يرى 36,1 % من قادة الرأي أن على الحكومة الأردنية أن تتعامل أكثر مع الرئيس الفلسطيني وحركة فتح ,لكن 13,4 % من العينة الوطنية و 18,7 % من قادة الرأي يرون أن على الحكومة الأردنية ان تتعامل مع الجميع (الرئيس والحكومة وفتح).

وأفاد 37,1 % من العينة الوطنية و57,4 % من عينة قادة الرأي بأنه يجب على حماس الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، فيما يرى 18,3 % من العينة الوطنية و 20 % من عينة قادة الرأي انه يجب على الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس أن تترك المفاوضات للرئيس الفلسطيني وان تهتم بالقضايا المعيشية للشعب الفلسطيني.

وفي ما يتعلق بخيار عدم التفاوض مع إسرائيل أيد هذا الخيار 13,6 % من العينة الوطنية، مقارنة بـ 3,6 % من عينة قادة الرأي.

فيما قال 7,2 % من العينة الوطنية أن على حماس القيام بالعمليات المسلحة ضد «إسرائيل»، مقابل 2 % من عينة قادة الرأي. وظهر فرق كبير بين توقعات العينتين فيما إذا كانت حماس ستعترف بإسرائيل في نهاية المطاف، إذ أفاد 68,6 % من قادة الرأي بأن حماس ستعترف بإسرائيل في نهاية المطاف مقارنة بـ 27,9 % من العينة الوطنية.

من جهة أخرى، أفاد 46,0 % من العينة الوطنية بأن حماس لن تعترف بإسرائيل، مقابل 20,1 % من عينة قادة الرأي.

تشبيه قضاة مصر بـ«حزب الله» وانتقادات لمنع وكلاء النيابة من حضور اجتماع نادي القضاة.. واتهام الحكومة بتهريب صاحب عبارة الموت

هجوم على مبارك غنائيا ومطالبة بانتفاضة شعبية لخلعه.. وحرب اعلامية حول اسامة حرب.. واتهام الاحزاب بفقدان الروح والتجديد

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الثلاثاء عن استقبال الرئيس مبارك تيري لارسون مبعوث الامم المتحدة لمتابعة تنفيذ القرار 1559 الصادر عن مجلس الامن بخصوص لبنان، وزيارة تشارلز وزوجته كاميلا وظهور اصابات جديدة لعدد من الاشخاص بأنفلونزا الطيور وهي تحت السيطرة واتفاق وزراء الكهرباء في مصر والاردن ولبنان على استكمال عملية الربط الكهربائي بين سورية ولبنان والانتهاء من مشروع الربط بين الدول الاربع. وارتفاع في درجات الحرارة وبداية بشائر الربيع والاستعدادات للامتحانات وظهور اصابات جديدة بين الطيور في عدد من المحافظات واستمرار الشكوى والغضب من الرفع المفاجئ الذي لجأت اليه الحكومة لاسعار المكالمات التلفونية واستمرار موجة ارتفاع الاسعار وانخفاض منسوب المياه في بحيرة ناصر خلف السد العالي بمقدار 2 سنتيمتر، وتصريح وزير الاسكان احمد المغربي بانه عندما تولى الوزارة من مدة بسيطة اكتشف عدم وجود اي نظام لصيانة الكباري واجتماع المجلس الاعلى للسياسات برئاسة جمال مبارك لبحث مشروعات السلطة القضائية والغاء الحبس بالنسبة للصحافيين. وافردت الصحف صفحات لعيد الام واعلانات كثيفة للشركات المشاركة في معرض القاهرة الصناعي والتجاري الدولي. والى بعض ما لدينا اليوم.

معارك وردود

ونبدأ اليوم بالمعارك والردود وسنخصصها اليوم لردود الافعال على استقالة زميلنا وصديقنا الدكتور اسامة الغزالي حرب من الحزب الوطني الحاكم صاحب الاغلبية الشعبية الكاسحة التي لا وجود لها، ومن المجلس الاعلى للسياسات التابع لامانة السياسات التي يرأسها جمال مبارك، وتعرضه الى عدة حملات من بعض المرتبطين بالامانة وقول زميلنا وصديقنا بـ«الاهرام» ضياء رشوان الذي ناقش في «المصري اليوم» في نفس اليوم ـ الاثنين قضية استقالة اسامة الغزالي حرب من الحزب الوطني والحملة ضده بشكل موضوعي ومما قاله: «انطلقت بعض الاقلام المؤيدة للحزب الوطني او احد الاجنحة بداخله لكي تنال من شخص الدكتور حرب ومن مراحل من تاريخه السياسي ومن دوافعه المعلنة للاستقالة من الحزب بصورة بدا فيها ان الهدف الرئيس هو التجريح والتشويه الشخصي، وليس المناقشة الجادة لما اعلنه من اسباب ارجع اليها استقالته ونقده العلني للحزب الحاكم. ولا شك ان الدكتور اسامة هو الوحيد المؤهل وصاحب الحق في الرد على تلك النوعية من الكتابات الا ان حق المجتمع العام، الذي هو ملك لنا جميعا يلزمنا بابداء القلق الشديد بل والخوف من تلك الطريقة في نقد اصدقاء الامس وخصوم اليوم والتركيز على كل ما هو شخصي حقيقي كان ام مفتعل وتجاهل كل ما هو موضوعي واولى بالمناقشة الجادة. فتكوين الحزب الوطني قام وما زال على ولاءات تقليدية لاجهزة الدولة البيروقراطية والامنية من قيادات وعضوية محلية لا يهمها كثيرا ما قد يصرح به او يفعله بعض اعضاء تلك النخبة الحزبية التي لا تتولى اي موقع قيادي في الحزب على المستوى المركزي او المستويات المحلية، ولا يعني هذا انه لا انقسامات او اختلافات حقيقية وكبيرة بداخل الحزب الحاكم، فهي كثيرة ومتعددة ولكنها تقوم عادة على اسس محلية وشخصية بين قياداته واعضائه بالاضافة الى نفس النوعية من الخلافات ذات الطابع الشخصي او تعظيم النفوذ والهيمنة، التي تدور في المستويات القيادية المركزية للحزب منذ قيامه. ومع كل ذلك فاستقالة الدكتور اسامة الغزالي حرب تظل حدثا مهما في تطور الحزب الوطني الحاكم او على الاقل لجنة السياسات فيه برئاسة نجل الرئيس السيد جمال مبارك. ولعل تلك الاستقالة كانت هي التي فتحت الطريق لنا لكي نعرف من الدكتور حرب المستقيل من الحزب وبعض زملائه المنتقدين له اسباب غضبهم وعدم رضاهم، ويبقى بعد ذلك ان نسمع من الدكتور حرب وهؤلاء الزملاء اسباب انضمامهم للحزب الحاكم قبل نحو خمس سنوات وهل كان الاصلاح من الداخل هو بالفعل هدفهم ام اشياء اخرى اصبح واجبا عليهم ان يطلعونا عليها بعد ان تحول الامر برمته من شأن شخصي وحزبي ضيق الى شأن عام يهم المجتمع كله؟».

وللاجابة على تلك التساؤلات فقد نشرت «صوت الامة» تحقيقا اعده زميلنا عنتر عبد اللطيف ورانيا درويش جاء فيه: «اما النائب الاخواني السابق محمد جمال حشمت فأبدى تشككه مما يحدث وقال: ما الداعي لان يقفز قيادات الحزب الوطني من سفينته التي تغرق منذ زمن؟ فما يحدث هو سيناريو متفق عليه لايجاد قوة ليبرالية جديدة ترضى عنها الولايات المتحدة تكون بديلا لحزبي الوفد والغد فلا مانع عند اعضاء الحزب ان يكذبوا ويضللوا الناس ويهاجموا الدولة، لخلق مناخ كاذب يوحي بالحرية. ويضيف يتم تهيئة المسرح للممثلين الجدد ليحتلوا الصورة السياسية في مصر بقيادة جمال مبارك في محاولة لملأ فراغ الساحة السياسية.

فعلى ارض الواقع لا توجد الان سوى قوتين اساسيتين حزب الحكومة المسمى بالوطني والاخوان المسلمين، وتقديم القيادات لاستقالتهم لعبة مفضوحة لتلميعهم واظهارهم بمظهر الشجعان الذين لا يرهبون السلطة وسوف يعودون بصورة اخرى ليمارسوا نفس السياسات والايام ستثبت صحة ذلك. في حين يرى سيد شعبان عضو المكتب السياسي واحد قيادات الحزب الناصري ان ما يحدث داخل الحزب الوطني ظاهرة ايجابية، خاصة بعد قيام بعض قيادات الحزب الحاكم بمناقشة برنامج الحكومة بموضوعية ورفض بعض بنوده.

وقال ان موجة الاستقالات التي شهدها الحزب الوطني ستؤثر سلبا على بنيانه وستنتج مشاكل تنظيمية وسياسية داخله، خاصة انها تعبر عن ان الحزب لم يعد يصلح لتوجهات الاعضاء وبالتالي سيبحثون عن تنظيم اخر يحقق طموحاتهم وتوجهاتهم السياسية، اما احمد عودة عضو الهيئة العليا بحزب الوفد فيقول: هؤلاء الذين قاموا بتقديم استقالتهم جديرون بالاحترام لانهم اصحاب رأى وموقف والامر نفسه ينطبق على نواب الوطني بالبرلمان الذين ابدوا اعتراضهم على برنامج الحكومة ويبدو انهم عندما دخلوا الى الحزب تم خداعهم بالرعاية التي تتحدث عن الآمال والآحلام التي ستتحقق في المستقبل ولم يتحقق منها شيء ووقعوا ضحايا للغش والتدليس».

وستكون محطتنا الاخيرة في هذه القضية من قضايا تقرير اليوم مع زميلنا عمرو عبد السميع الذي واصل بحماس وهمة هجماته الضارية ضد اسامة في بابه اليومي بجريدة «روزاليوسف» ـ هؤلاء ـ قال: «اتاح الفراغ المهني الذي كان الاهرام يعيشه في ذلك الوقت لمجموعات من الخبراء و(المقاليست) ان يتصوروا صلاحيتهم لادارة المؤسسة الصحافية، وان يحلوا مكان رئيسها ابراهيم نافع ما داموا يكتبون له، وهو الرجل الذي شاع وذاع عنه قول تاريخي يجسد الحكمة وخفة الدم الشعبية المصرية وهو: «ان كتابه اكثر من قرائه» فهل طبقا لذلك الوضع، كان من حق كل من الذين يكتبون لابراهيم نافع ان يدعوا الحق في خلافته لرئاسة المؤسسة المجهدة الشهيدة؟!

وعلى الرغم من انني سمعت بتفاصيل ما يسميه اسامة الغزالي وعد الدكتور اسامة الباز بتعيينه رئيسا لـ«الاهرام»، منه شخصيا فانني للتأكد والتدقيق هاتفت الدكتور اسامة الباز صباح السبت الفائت، وحين سألته عن الواقعة، اجابني ـ من دون تردد ـ (ما ذكرته كان الوصف الصحيح ـ تماما ـ وانا لم اعطه وعدا من اي نوع، ومنطوق كلامي، ما يمكن ان يفهمه او يستشفه طفل في الابتدائية، ليس فيه عهد، او وعد او التزام، ولكن يبدو ان اسامة الغزالي، مثل غيره من بعض المثقفين المصريين، يجب ان يظهر وكأنه مظلوم، مغبون حقه، على الرغم ـ ايضا ـ من انه واحد من المثقفين الذين اخذوا من الدولة ما فوق حقهم، وانا حزين لهذا الذي وصل اليه بعض المثقفين والذي يمنعهم من ان يكونوا عنصرا مفيدا للدولة، وان يلعبوا دورا معطاء لمصر، بدلا من كل تلك الذاتية لاستخدام تعبير -Selfcen tered الذي يعني تمحورهم حول ذواتهم!!».

معركة القضاة

والى معركة القضاة، وكلمات القيت في اجتماع الجمعية العمومية لنادي القضاة يوم الجمعة الماضي، ومنها كلمة المستشار احمد صابر عضو مجلس ادارة النادي في صورة رسائل منها ـ نقلا عن «صوت الامة»:

«الرسالة الثانية كانت من نصيب النائب العام فقال له ان القضاء المصري تعود على ان يقدم لمصر دوما زعماءها الذين يقودون نضالها، ليس هذا فحسب لكنهم في مقتبل اعمارهم وهم وكلاء النيابة ادوا رسالتهم. ان وكلاء النيابة العامة بعد ان منعوا وهذا امر اود ان اقول لسيادتك بان تراجع الدستور الذي اكد على الحق في حرية التعبير عن الرأي بل عليك ان تراجع البندين 8 و9 من ميثاق وقعت عليه مصر وهو الميثاق العالمي، حيث تقول البنود بان للقاضي ووكيل النيابة ان ينتموا لجمعيات ونقابات ويكون لهم حق الاجتماع فيها، وقيدك لوكلاء النيابة العامة بعدم الحضور او ارسال البرقيات الينا، فنعلمك انه وصلتنا الاف البرقيات لانهم من الشرفاء ولهم التحية والتكريم.

اما الرسالة الثالثة فكانت الى مجلس القضاء الاعلى وقال فيها المستشار صابر: اقول لكم انه في عام 1970 بعد رحيل عبد الناصر جلست الامة العربية مكلومة لان فارسها قد مات فشعروا بالحزن وانتظروا فارسا فخرج ليحرر ارضا عربية بارادته وتصميمه وعزيمته وهو الشيخ حسن نصر الله، هذا الرجل الذي قدم ابنه شهيدا لاعز ما يجب وهو الوطن ولذلك كان صادقا، وقال متسائلا هل لدينا حسن نصر الله.. والله كل قضاة مصر هم حسن نصر الله، فهناك من بيننا رجل قدم ابنه ليلتحق بالنيابة العامة وهو معنا في صفوف النضال وفي مجلس ادارة نادي القضاة ودائما عدل القاضي يسبق غضبه فاذا تملك القاضي الغضب فعليه ان يتنحى وللاسف تم رفض قبول ابن زميلنا المستشار ناجي دربالة) في النيابة العامة وتم قبوله في مجلس الدولة وانفعل المستشار احمد صابر وواصل حديثه.. اقول لمجلس القضاء الاعلى ماذا ستقولون للتاريخ بان ابن المستشار ناجي دربالة تم قبولة بمجلس الدولة وهو قضاء جليل ومحترم ولكن ارادتنا قوية ولن ننحني وسيتم قبول هذا الابن بالنيابة رضاء او قضاء.

الرسالة السادسة كانت لرئيس الدولة وقال له المستشار احمد صابر يا رئيس مصر الم يحن ان تتدخل بكل ما لك من سلطات كفلها لك الدستور لتنفذ ارادة القضاة. اطالبك بان تنفذ مشروع استقلال السلطة القضائية وفقا للديمقراطية الصحيحة. وكانت الرسالة الاخيرة للسادة المستشارين المتهمين في قضية المطالبة بالاصلاح فقال لهم ان الجريمة التي ارتكبوها شرف ووسام على صدوركم وستسجلها صحائف التاريخ فلن نخاف ولن نذل وسنظل معكم نطالب بقانون السلطة القضائية، لقد اديتم الرسالة وهي اليوم افعال لا اقوال ولكنني اريد ان اطرح سؤالا: هل فرغت جعبة الذين ارادوا التنكيل بالقضاة؟! نعم فرغت جعبتهم وانتهوا مما يفعلون ولن يبقى لنا سوى السجون والمعتقلات ثم القتل!! ونحن لا نخشى هذا او ذاك لا نخشى ان سجنا او قتلنا ستكون قبورنا شمعة مضيئة لمحبينا ستكون هناك استمرارية للافعال لا للأقوال».

ومن «صوت الامة» الى «الفجر» وموضوع زميلتنا منال لاشين الذي اثارت فيه وهي غاضبة وساخرة الاستعانة بقاض سابق حكمت ضده محكمة النقض وعزل من القضاء بعد الاستعانة به مستشارا لاحدى لجان المجلس.

قالت منال، كان الله في عونها: «في مصر اكثر من سبعة الاف قاض هم صوت الحق في احكامهم وعملهم ونضالهم الشريف لاستقلال القضاء. ولكن مجلس الشعب لم يلتفت الى اي منهم بنزاهتهم وسمعتهم الناصعة وارتضى على نفسه تعيين قاض سابق مدان بحكم قضائي نهائي من محكمة النقض بالحبس ستة اشهر ليعمل مستشارا قانونيا لاحدى لجان المجلس. اكثر ما يثير الدهشة ان قضية هذا القاضي قضية شهيرة جدا سواء في عالم الصحافة او في عالم القضاء، ففي عالم الصحافة هي القضية التي عرفت عام 2001 «برشوة الحلل» لأن الرشوة محل التهمة كانت «اطقم مائدة» اما في عالم القضاء فان شهرة هذه القضية ترجع الى كونها فتحت بابا للجدل بين الرقابة الادارية والقضاة.

كان القاضي يعمل اثناء تفجر القضية في محكمة جنح النزهة. ولم يكن هذا القاضي المتهم الوحيد في هذه القضية. وطبقا لتحريات هيئة الرقابة الادارية وتسجيلها للمكالمات الهاتفية، وبناء على هذه التحريات والمكالمات الهاتفية كانت القضية تخص قاضيين آخرين توسطا لدى هذا القاضي لتأجيل النطق بالحكم في قضية منظورة امامه وكانت الرشوة «اطقم وادوات مائدة». وبدأ نظر القضية امام محكمة امن الدولة العليا التي حكمت عليه بالسجن لمدة سبع سنوات وقام المتهم بالطعن امام محكمة النقض التي قضت باعادة محاكمته امام محكمة اخرى. ولكن هذه المحاكمة الجديدة قضت بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات اي انها خففت فقط الحكم عليه. ولذلك تقدم المتهم للمرة الثانية بطعن امام محكمة النقض فقبلت المحكمة الطعن. وطبقا للقانون فقد تولت محكمة النقض بنفسها نظر الدعوى. وجاء حكمها بادانته وحكمت عليه بالحبس لمدة ستة اشهر مع الشغل وتغريمه مئتي جنيه نتيجة لما اسند اليه عن تهمة قبول الواسطة في قضية وبرأته المحكمة من بقية التهم التي كانت منسوبة اليه. ولا اعتقد ان د. سرور يرضى ان يحصل موظف مفصول ومدان من محكمة النقض على كل هذه المزايا العينية والمادية! لا اعتقد انه يرضى على مجلسه هذه السقطة. ولذلك اتوقع ان يتخذ د. سرور موقفا حاسما من هذا المستشار البرلماني ومن رئيس اللجنة الذي ورط المجلس في هذه السقطة او الفضيحة».

الرئيس مبارك

والى رئيسنا وما تبقى من خزعبلات وردت في باب ـ يوميات مواطن مفروس ـ لزميلنا الكاتب الساخر محمد الرفاعي بـ«صوت الامة» حيث قال ونسجل احتجاجنا على ما قال:

«وليسمح لنا المستشار الرئاسي، ومهندس عملية التوريث، ان نختلف معه، ما فيهاش حاجة يعني، واحنا في ازهى عصور الديمقراطية واللا بلاش نختلف مع حاكم الجمهورية دي.. ما حدش يصدقها كلمة، ومشيها اسئلة من باب العلم فقط.. ما هي المواصفات والعلامات اللي اول ما سعادته يشوفها يقول على طول ده رئيس ابن رئيس؟! يعني وشه منور وفوق دماغه اتنين ملائكة؟! واللا العلم اثبت ان جينات الرؤساء تختلف عن جينات الناس العادية، ده اذا كان عندهم جينات عن اصله؟ خصوصا بعد الحكومة ما لعبت فيها؟! وبامارة ايه.. السبعين مليون عبد هايمسكوا في السيد الرئيس بأيديهم وسنانهم، ويغنوله على طريقة محرم فؤاد: يا حاكمني رد علي ازيك سلامات.. دانا احبك قد عينيه.. والعمر في حكمك فات! وياناسيني وانت على بالي.. وخيالك ما يفارق عيني؟! اذا كان على الخيبة القوية اللي احنا فيها، من ديون وفقر وبطالة وبيع الوطن في المزاد، وغلاء الاسعار، وسيطرة الحرامية وبتوع حلق حوش على البلد، وحبس الصحافيين ومحاكمة القضاة الشرفاء الذين فضحوا تزوير الحزب الحاكم، والسماح بهروب الحرامية والقتلة، او حضور مباراة كرة قدم عشان ربنا ينفخ في صورة المنتخب التعبان، وياخذ الكاس، فدي كلها حاجات سهلة، واي واحد يقدر يعملها من غير ما يبقى رئيس ولا حاجة! ده حتى البرنامج الانتخابي بتاع سيادته ما شوفناش منه حاجة لحد دلوقت! وعيب يا دكتور اسامة.. احنا مش ناقصينك انت كمان عشان تنكد علينا عيشتنا الهباب، وكفاية مصايب الحكومة التي بهدلتنا، اهي بالنسبة للسيد الرئيس، فنحن نطالب بالاعتزال، عشان يستريح من قرفنا، ويتفسح في بلاد الاكسلانسات واللوردات، ويا ريت تروح معاه سعادتك انت وبقية الشلة، واحنا هانتصرف مع بعض.. واكيد.. مش ها تخرب اكثر ما هي خربانة».

اعوذ بالله، من شر هذا الكلام، ومن شر قول زميلنا وصديقنا عبد الحليم قنديل رئيس التحرير المشارك لجريدة «الكرامة» في عموده ـ لوجه الوطن ـ اذ قال قولا لا يمت للحقيقة بصلة من عينة:

«نعم.. بوسع المصريين تنظيم انتفاضة مدنية لخلع الرئيس مبارك، وليس في ذلك انقلابا على شرعية، انها ـ بالدقة ـ استعادة للشرعية، فنظام مبارك «باطل» بالشرع والسياسة والقانون ونظام مبارك يلعب في الوقت الضائع، وليس بوسعه ان يكسب فوائض وقت الا بضعفنا وترددنا، فالذي يصنع نصف ثورة ينتهي الى الهزيمة الكاملة، والذي يقطع نصف الطريق ينتهي الى تيه الحواري، وقد ثبت ان بوسع النخب والقوى الحية ان تشرع في ثورة ديمقراطية، ومشاهد الجمعة العظيمة 17 مارس بليغة بايحاءاتها، ليلة الجمعة العظيمة كانت «كفاية» تعتصم في ميدان التحرير، والاخوان والناصريون يعتصمون في دار نقابة المحامين، ثم التقت روافد النهر ظهر الجمعة العظيمة عند المصب في «نادي القضاة»، كانت كل الوان الطيف المصري حاضرة هناك، الاخوان بشعاراتهم وحجابهم، والناصريون بصورة عبد الناصر، واليساريون بأحلام العدالة والمساواة، والقضاة بالوشاح الأخضر في موكب النور الى دار القضاء العالي، كانت مصر تتحدث عن نفسها، وكان قلب القاهرة يخفق بصيحات الغضب، كانت الدراما الهائلة توالي فصولها، وكان منسوب الروح يرتفع الى ذرى لم تبلغها من قبل، وكانت الجمعية العمومية «الطارئة» للصحافيين تكتمل لأول مرة على مدى عقود الركود الطويل، اختفت مظاهر العسكرة الأمنية من شارع عبد الخالق ثروت الذي اصبح بحق شارع الحرية، فقد تحول الشارع الى منطقة محررة وغلبت روح التحدي لنظام مبارك وعلى الذين يجادلون لجاجاً ان تخرس اصواتهم، فليس بوسع احد عاقل ان يتحدث عن اصلاح ممكن في نظام فاسد بالجملة، وليس بوسع احد عاقل الا ان يربط هدف كسب الحرية بشرط الانهاء السلمي لحكم مبارك وعائلته، ليس من طريق ظاهر مأمون العواقب، سوى ان تلتف الجموع المخلصة من خلف قيادة القضاة، انها فرصة مصر لاستعادة الأمل بعد «الشك في اليأس»، انها فرصة المصريين لازاحة نظام انتهى الى ركام».

ما شاء الله ما شاء الله، نظام رئيسنا باطل بعد سماحه بكل هذا؟

حكومة ووزراء

اخيرا الى حكومة الشؤم والنحس والبيزنيس التي اسأنا الظن بها عندما صدقنا زميلنا وصديقنا والأديب الكبير ورئيس تحرير صحيفة «اخبار الادب» جمال الغيطاني، لانه قال امس في «الاخبار»: «صدر قرار النائب العام بطلب رفع الحصانة عن ممدوح اسماعيل، حسنا، ورفع مجلس الشورى الحصانة عن الوهم، فسيادته ليس موجودا في مصر، تم تسهيل سفره الى لندن ومن قاعة كبار الزوار، كل شيء مرتب بدءا من ادخاله المجلس لاضفاء الحصانة ثم تسفيره بعد وقوع الكارثة. واثق ان هذا الرجل لن يطأ ارض مصر الا بعد ايجاد ظروف تجعل عودته آمنة، نتحدث عن الفساد بشكل مجرد، لكن تلك واقعة تدرس كنموذج، ليس على الفساد المستشري فقط، انما على احتقار الرأي العام، والاستهانة بمشاعر الناس، خاصة اهالي الضحايا».

لا. لا. هذه مبالغات والله ومثلها مثل قول زميلنا بـ«الوفد» احمد عثمان في خبر رئيسي بالصفحة الاولى امس قال فيه عن صاحب «عبارة الموت» «من الذي يضمن عودة هذا الرجل الى مصر للمثول امام جهات التحقيق بعد رفع حصانة مجلس الشورى عنه؟ وهل ستكون العاصمة البريطانية لندن هي محطته الاخيرة في رحلة الهروب؟ جميع الأقاويل والشائعات تشير الى ان الرجل اللغز وراءه من يحميه ويدفعه الى الاقامة داخل فندقه «الكونكورد» بلندن والذي اشتراه بنحو 13 مليون جنيه استرليني واعاد افتتاحه في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، كما اشارت الاقاويل الى ان ممدوح اسماعيل يدير اعماله من لندن بالتليفون وعلى اتصال دائم بابنه «مطيع» الذي يدير فندق كونكورد شرم الشيخ وكونكور